إهداء

إلى كل الواعين المقدرين خطورة الجرائم الرقمية
بالبعد عنها حفاظًا على أصالتهم.

obeikandl.com

obeikandl.com

مُقَدِّمَة:

تقوم فكرة المحكمة الرقمية على غرار فكرة المحاكم المتخصصة، فهناك محاكم جنائية، وأخرى مدنية وثالثة للأسرة...، وهى محاكم تختص كل نوعية منها بمجال قانوني محدد حتى تكون فاعلة.

نشأت لدينا فكرة المحكمة الرقمية على خلفية قصور التحقيق، وقصور التكييف القانوني للجرائم الرقمية التي تزداد يوماً بعد يوم وتتنوع الوسيلة التي تستخدم فيها. وزيد على هذا القصور في الخبرة الفنية لإبداء الرأي؛ إذ إن هذه الجرائم مختلفة تماماً عما اعتاد عليه المحققون واعتاد عليه القضاة واعتاد عليه الخبراء.

هذه المحكمة تختص بالجرائم الرقمية **Digital Crimes**، والتي الأصل فيها هو جهاز الحاسب الآلي (الكمبيوتر)، ثم شبكة الإنترنت الدولية والشبكات الأخرى. يلحق بالجرائم الرقمية الاتصالات التي يدخل معظمها نطاق الكمبيوتر، كما يشمل الاختصاص نواتج الأجهزة الرقمية.

ففي إحدى القضايا كان الادعاء من عميل أحد البنوك بأنه لم يقم بصرف المبالغ المنصرفة من حسابه من ماكينة الصرف الآلي **Automatic Teller Machine (ATM)** في الوقت المحدد. وصادف وجود كاميرا رقمية **Digital Camera** للمراقبة بالبنك تغطى منطقة جهاز الصرف.

تم استخراج صور الواقعة (قبل وأثناء وبعد)، بواسطة طابعة كمبيوترية نافثة للحبر لأشخاص كانوا موجودين بمنطقة الجهاز احتوت على رؤوس صغيرة أضفت عليها الطابعة شحوباً ولا تمكن من تمييز الشخصية لتمييز وجه شخص عن آخر وأرسلت النيابة هذه الصور لجهة الفحص الفني.

الخبير المختص لم تمر عليه مثل هذه القضية من قبل، ونظراً لعدم وضوح الصور المرسلة فقد تعذر إبداء الرأي في القضية المعروضة!!

كان على النيابة أن ترسل الشريط الأصلي المسجل بواسطة الكاميرا أو نُسخة حية منه بدلاً من الصور الكمبيوترية، أو يقوم الخبير بطلبها لإمكان عرضها على الجهاز الخاص بمثل هذه الصور حتى يمكن التحقق من أن الشخص المدعى هو الذي قام بالصرف أم غيره هو الذي فعلها.

يظهر من استعراض الواقعة السابقة القصور في التحقيق والقصور في الخبرة وبالبحث وجد القصور في القوانين التي تحكم مثل الجرائم الرقمية.

لو أن شخصاً أمسك بجهاز غيره النقال (المحمول) وأرسل به رسالة في لحظة من لحظات غفلة صاحبه، وكانت الرسالة تتضمن سباً وقذفاً لمن وُجِّهت إليه، فما هو التكييف الصحيح لهذه الواقعة تحقيقاً وقضَاءً ؟!

هذا الكتاب تتضمن فكرتنا عن المحكمة الرقمية وعن مفهوم المحكمة وعن العاملين بها والمتعاملين معها وعن العلوم الواجب الإلمام بها سواء للمحقق أو للنيابة أو للقضاة. ويتضمن أيضاً هذا الكتاب خلفيات ثقافية في شتى مجالات الجريمة الرقمية والارتباطات المختلفة بها من قرصنة وحماية ومكافحة وتشريع، إضافة إلى الخلفيات الثقافية فقد تضمنت طرقاً دقيقة لكيفية الاختراق وكيفية المحافظة على الخصوصية وكيفية المكافحة الشعبية والمكافحة التشريعية والمكافحة الفنية والمكافحة السلطوية (بوليسية وحكومية). ويفتح هذا الكتاب آفاقاً واسعةً لإمكان التخصص في الجريمة الرقمية وعملية التدريس المتعلقة بها ومفرداتها والقوانين التي تحكمها، هذا وتم تسجيل الموضوع بالملكية الفكرية بوزارة الثقافة في ١٠/ ٥/ ٢٠٠٥م.

وقد تضمن هذا الكتاب في **فصله الأول** المحكمة الرقمية ومعناها ومكوناتها المادية والبشرية والأفكار الجديدة عن المُحضر الرقمي وإذن الضبط والمواد الرقمية ومستقبل المحكمة.

أما فصله الثاني فقد تضمن الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) من حيث تعريفها واختصاصها وكيفية الربط بها وكيفية البحث في واقعها، ومن يمتلكها وما هي فوائدها وما

هي الأضرار التي تنجم عنها، والاختراق والفيروسات وبرامج الملاحقة وانتحال الشخصية والتشهير والتحاور وغيرها.

وأما الفصل الثالث فقد تضمن التوقيع الرقمي والمستندات الرقمية وصور التلاعب بالمستندات الرقمية وطرق تزويرها والتزييف الرقمي، وقانون التوقيع الإلكتروني بمصر وعلى المستوى الدولي والقصور القانوني في هذا الجانب، وأنواع التوقيع الرقمي وأشكاله وحجيته وأهميته ومخاطره، كما تضمن الحديث عن بصمة الدم ككلمة مرور **Password**.

وأما الفصل الرابع فتضمن التجارة الإلكترونية **E-Commerce** وأهميتها ومخاطرها وكيفية التسوق عبر الشبكة وكيفية اختراق المواقع، وأنواع التجارة الإلكترونية ووظيفة كل نوع، والعلاقة بين التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية.

وأما الفصل الخامس فتضمن الخصوصية (التشفير والأمن الرقمي) وعرّف الخصوصية على الإنترنت وحدودها والحماية من أخطار اختراق الخصوصية وكيفية اعتراض خصوصية الرسائل بالبريد الإلكتروني والوقاية منها، وما هي المفاتيح المستخدمة في التشفير ولماذا تتم عملية التشفير وكيفية تشفير البريد الإلكتروني وأنواع التشفير والتأمين بجدر النار والتأمين ضد القراصنة.

وأما الفصل السادس فتضمن القرصنة والاختراق (الهاكرز والكراكرز) وعرّف القراصنة وصفاتهم وأهدافهم وتخصصاتهم، وكيفية الاختراق ومستوياته، والأوجه المختلفة للاختراق كالفيروسات والديدان وكيفية تجنبها، وكيفية حدوث التجسس وكيف يمكن تجنبه.

والفصل السابع تضمن الحماية من الجرائم الرقمية ومكافحتها من حيث وسائل الحماية من جرائم الإنترنت وكيفية حماية الأجهزة والتعرف على برامج مكافحة الفيروسات والتعرف على برامج الحماية من الاختراق والتعرف على علامات اختراق الخصوصية، وكيفية حماية الأنظمة والوقاية من الهجمات الخداعية والمقاومة الشعبية والحكومية والتشريعية والفنية للجرائم الرقمية.

أما الفصل الثامن فقد تضمن نوعيات من الجرائم الرقمية والتكييف القانوني لها والأهداف المنشودة لتشديد العقوبة من المشرّع للحد من هذه الجرائم.

والفصل التاسع والأخير: تضمن الدليل الجنائي الرقمي وكيفية التحقيق في القضايا وجمع الأدلة وحجية الصور كأدلة إثبات وكيفية تركيب الصور كخداع لرمى الأبرياء بما ليس فيهم.

كما تضمن هذا الكتاب ملحقين؛ أحدهما قانون التوقيع الرقمي المصري رقم ١٥ سنة ٢٠٠٤م، والآخر استعراض صوري لجرائم رقمية منشورة بالجرائد متنوعة مشتملة على أنوع الجرائم وكيفية الضبط والأحكام الصادرة والنواحي العلمية لملاحقة الجرائم.

ليس هذا فحسب ما تضمنه الكتاب، لكن تضمن الكثير والكثير في طريقة شيقة هي طريقة سين وجيم.

المؤلف

obeikandl.com